

السيد حيدر العجيلي
اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء
بغداد، العراق

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا وينسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولدستين، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

**الموضوع: اعتقال وترهيب محامين يمثلون أشخاصا يُشبهته بانتماهم، أو أسرهم،
لداعش**

إلى حضرة السيد العجيلي الموقر،

نتقدّم من حضرتكم ومن دولة رئيس الوزراء بالشكر على ما تقدمانه من مساعدة
لـ"هيومن رايتس ووتش". نشعر بالامتنان الشديد لاستعداد فريقكم لإبقاء قنوات تواصل
مفتوحة مع هيومن رايتس ووتش لمناقشة تحديات حقوق الإنسان في العراق وتقديم
التوصيات حول مواجهتها، فضلا عن استعدادكم للتفاعل مع نتائج تحقيقاتنا وتقديم
مداخلاتكم ومعطياتكم.

لدينا تقرير جديد نُخطط لنشره بعد 10 أيام حول حوادث تهديد عناصر أمن لمحامين
في الموصل وضواحيها، وأحيانا اعتقالهم، للاعتقاد بأنهم يقدمون المساعدة القانونية
لمَن يُشبهته بانتماهم، أو أسرهم، لتنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضا باسم
"داعش"). كما يُحرم هؤلاء المحامون من الوصول إلى الخدمات القانونية الأساسية.

في يوليو/تموز وأغسطس/آب، أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 17 محاميا
يعملون في الموصل وضواحيها في منظمات محلية ودولية تقدم خدمات قانونية
للمتضررين من النزاع المسلح الأخير في العراق، بعضهم يقدم دفاعا قانونيا للمتهمين
بالإرهاب ويساعد العائلات التي عاشت تحت سيطرة داعش على الحصول على
الأوراق المدنية وبطاقات الإعانات الاجتماعية.

قال جميعهم إنهم شهدوا، أو كانوا ضحية، تهديدات ومضايقات لفظية أخرى ارتكبتها
عناصر جهاز الأمن الوطني أو مديرية الاستخبارات ومكافحة الإرهاب، لتوفيرهم
تمثيلا قانونيا لمَن تعتبرهم قوات الأمن "داعش" أو "عائلات داعش". قال أحدهم إن
ضابط مخابرات تابع لوزارة الداخلية احتجزه لساعتين لأنشطته القانونية، قبل الإفراج
عنه، بينما أخبر آخر الباحثين أن ضباط المخابرات احتجزوا مقدّمي معونة قانونية
لشهرين لقيامهما بعملهما، قبل الإفراج عنهما من دون تهمة.

قال جميع المحامين إن الضباط اعتبروا تلقائيا بعض الأشخاص منتمين لداعش، استنادا
لمسقط رأسهم أو اسم قبيلتهم أو شهرتهم، أو لأسباب أخرى عند التحقق من أسمائهم
ضمن قواعد بيانات "المطلوبين" لمعرفة إن كانت أسماءهم أو أسماء أقاربهم مدرجة
في قوائم المرتبطين بداعش.

اللجنة الاستشارية

كاترين بير ايتس، المديرية
أسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجيلان
عبدالغني الإبراني
أحمد المخيني
غانم النجاري
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بير شتاين
روبرت بير شتاين
نيثان براون
بول شيفغيني
هنا إدوار

بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
لبنى فريح غور عيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلّات
مارك لينش
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعيدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينيرغ
سوزان تاماسيبي
كريستوف تانغي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميثيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشانك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مديرة الاتصالات
باربرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة
باباتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتويس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو سالوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيسيس سينا، مدير الموارد البشرية

قال المحامون الذين ساعدوا موكلهم في الحصول على الأوراق إنهم عادة لا يسألون الموكلين المحتملين إن كان لديهم أقارب مطلوبون. لكن بسبب التهديدات التي تلقوها منذ بدء هذه البرامج، إذا لاحظوا أي مؤشر على أن أحد الأقارب مطلوب أو محتجز لدى داعش، يرفضون تمثيل الموكل. قالوا إن تمثيل هذه العائلات يزيد من التهديدات الشخصية ضدهم، وحتى المساعدة القانونية، لن تحصل تلك العائلات على أي أوراق مدنية.

- في ضوء هذه الادعاءات، نطلب منكم تزويدنا بمعلومات مفصلة حول ما يلي:
- عندما تحدث هكذا مضايقات، ما أفضل هيئة يمكن للمنظمات والمحامين اللجوء إليها لتقديم شكاوى، وما الإجراءات المتوقعة أن تتخذها الهيئة؟
 - ما التدابير التي اتخذتها السلطات، سابقا وحاليا، لوضع حد لمضايقة المحامين الذين يمثلون موكلين ينتمون إلى داعش؟
 - هل اتخذت السلطات أي إجراءات لمعاقبة ضباط الأمن الذين ضايقوا، أو احتجزوا، محامين مثلوا أشخاصا ينتمون إلى داعش؟ إذا كان الأمر كذلك، فكم عدد الحالات وما هي العقوبات؟
 - كم عدد المحامين المحتجزين حالياً في نينوى بتهم الإرهاب؟ هل يمكنكم تزويدنا بتفاصيل أكثر حول التهم في كل حالة؟

سنُدرج هيومن رايتس ووتش أي رد يصلها بحلول 7 سبتمبر/أيلول 2018 في تقريرها العام. سنحدّث التقرير إذا تلقينا ردا من مكتبكم بعد ذلك التاريخ. يُرجى توجيه ردكم، وأي أسئلة، إلى زميلتي الباحثة في شؤون العراق، بلقيس ويللي، عبر البريد الإلكتروني @. أو على رقم الهاتف - - - - +.

نشكر نظركم في طلبنا.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

لما فقيه

نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

نسخة إلى:

محمد مهدي مصطفى
المفتش العام
وزارة الداخلية
بغداد، العراق

حميد الزرقاوي

نائب المدير
جهاز الأمن الوطني
بغداد، العراق